Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بني نعيم، الشيوخ وغيرها، ثم لخدمة العديد من خرب محافظة الخليل، وهذا واضح في خرب بلدة دورا.

وخلاصة القول فيما يتعلق بمرفق النقل أنه على الرغم من وجود شبكة متنوعة من الطرق في المحافظة، إلا أنها لا تغطي كافة أنحائها مما يستدعي تطويرها.

مما تقدم من دراسة المرافق والخدمات العامة في الخليل ومحافظتها يتبين أنها متنوعة ولكن الكثير منها لا تفي بالحاجة وتحتاج إلى تطوير وتوسيع، مع نشرها جغرافياً في مختلف أجزاء المنطقة، مع العلم أن من أهم الأسباب التي تقف وراء تدهور مستوى الخدمات، السياسة التي يتبعها العدو الصهيوني التي قادت ولا زالت تقود إلى خنق مثل هذه المؤسسات والحد من تطويرها ونموها.

ولا شك أن بلدية الخليل بأجهزتها المختلفة تلعب دوراً أساسياً في الإشراف على مختلف مرافق المدينة، وهي تعمل جاهدة على توفير الخدمات المطلوبة في حدود إمكاناتها وفي ظل وضع مرتبط بالمحتل وأهدافه وسياساته.

ويوضح الجدول التالي، ميزانية بلدية الخليل ومقارنتها ببلديات لواء الخليل والضفة الغربية عام ٨٤/ ١٩٨٥[١٨].

من تحليل الجدول رقم ١٠ يتبين أن مجموع مدخولات بلديات لواء الخليل ٨٤/١٩٨٥م بلغ (٢٩١٦٠٢٢) ألف شيقل، وهي تشكل أكثر من خمس (٢٢,٦٪) المجموع الكلي لمدخولات بلديات ألوية الضفة الغربية، أما المصاريف فقد كانت بالسنة نفسها لبلديات اللواء (٢٦٢٥٠٦) ألف شيقل تشكل أيضاً أكثر من خمس (٢١,٨٪) مجموع مصاريف بلديات الضفة الغربية.

أما بالنسبة لبلدية الخليل فإن مدخولاتها لعام ٨٤/١٩٨٥م شكلت خمس

---

١٨ ـ أ ـ المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص١٤٥ ـ ١٤٦.

ب ـ المجموع الكلي للمدخولات والمصاريف بآلاف الشواقل، أما البنود الباقية فالقيم بالنسبة المئوية.